أسس العدالة المكانية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

لماذا العدالة المكانية؟

فهم العدالة المكانية

تُعد العدالة المكانية إطاراً جوهرياً لفهم ومعالجة الطرق المعقدة التي تتشابك بها المساحة مع العدالة الاجتماعية. تنبع الحاجة إلى العدالة المكانية من الإدراك بأن المكان ليس مجرد خلفية محايدة للنشاط البشري، بل هو نتاجٌ لعمليات اجتماعية وديناميكيات قوة وممارسات مؤسسية، وهو في الوقت ذاته ساحةٌ تتشكل فيها هذه العناصر وتُثار حولها النزاعات. إن أوجه عدم المساواة في توزيع الموارد والفرص والخدمات عبر المكان يمكن أن تؤدي إلى تفاوتات عميقة في الصحة والرفاه والازدهار الاقتصادي بين المجتمعات المختلفة. وتسعى العدالة المكانية إلى تصحيح هذه التفاوتات من خلال ضمان الوصول العادل إلى المساحات الحضرية والريفية، وما توفره هذه المساحات من منافع. وتتأكد الحاجة إلى العدالة المكانية في ظل الاعتراف المتزايد بأن العديد من أشكال الظلم الاجتماعي -كالفقر، والتدهور البيئي، والتمييز- لها بُعدٌ مكاني. ويمثل "التحول المكاني (spatial turn) "في العلوم الاجتماعية نقلةً نوعية نحو إدراك أهمية المكان في تشكيل العلاقات والعمليات والنتائج الاجتماعية. ويؤكد هذا المنظور أن المكان ليس مجرد خلفية ساكنة، بل هو عنصرٌ فاعلٌ يؤثر في الديناميكيات الاجتماعية ويتأثر بها. وهو يدفع الباحثين إلى دراسة كيفية تأثير المساحات الجغرافية والمادية على التفاعلات الاجتماعية، وأوجه عدم المساواة، وهياكل القوة، والممارسات الثقافية. ومن خلال دمج التحليل المكاني، يقدم هذا النهج رؤى أكثر عمقاً حول تعقيدات المجتمع، متحدياً المفاهيم التقليدية للمكان والحيز، ومسلطاً الضوء على دور الجغرافيا في بناء الواقع الاجتماعي وتشكيل مسارات الحياة.

يمكن للتخطيط الحضري وصنع السياسات غير المدروسين أن يفاقما من أوجه عدم المساواة القائمة، حيث يتركز الحرمان في مناطق معينة بينما تحظى مناطق أخرى بمزايا إضافية. ويتجلى ذلك في صورٍ شتى؛ بدءاً من "صحاري الغذاء" في الأحياء التي تفتقر إلى الخدمات الكافية، وضعف شبكات النقل العام، وصولاً إلى توطين مرافق النفايات الخطرة أو الصناعات الملوثة في المناطق ذات الدخل المنخفض أو المجتمعات المهمشة (مثل مجتمعات السود)، مما يعرض سكان هذه المناطق لمخاطر صحية أكبر بشكل غير متناسب. تتطلب العدالة المكانية إعادة تقييم قرارات التخطيط والسياسات، وذلك لضمان حصول جميع المجتمعات - ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً - على فرص متساوية للوصول إلى المنافع العامة ومقومات الحياة الكريمة، بما في ذلك الهواء النقي، والمياه، والمساحات الخضراء، والسكن الآمن والميسور التكلفة. وعلاوة على ذلك، تُعد العدالة المكانية جزءاً لا يتجزأ من السعي نحو تحقيق العدالة البيئية ومواجهة التغير المناخي.

تركز العدالة البيئية بشكل صريح على كيفية توزيع المنافع والأعباء البيئية؛ مثل توفر الهواء النقي والمياه والمساحات الخضراء، مقابل التعرض للملوثات والمخاطر البيئية. وقد ظهر هذا المفهوم استجابةً لملاحظة مفادها أن المجتمعات المهمشة وذات الدخل المنخفض غالباً ما تتحمل نصيباً غير متناسب من المخاطر والأضرار البيئية، دون أن تحظى بفرص متساوية في الوصول إلى المنافع البيئية. وغالباً ما تقع الآثار السلبية للتدهور البيئي وتغير المناخ بشكل أشد على عاتق أولئك الأقل مسؤولية عن حدوثها. وتسعى العدالة البيئية إلى معالجة هذه التفاوتات، من خلال الدعوة إلى المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الأفراد - بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو مستوى الدخل - في عمليات تطوير القوانين واللوائح

والسياسات البيئية وتنفيذها وإنفاذها. وتكمن الصلة بين العدالة المكانية والعدالة البيئية في إدراكهما المشترك بأن أوجه عدم المساواة غالباً ما تتوزع وفقاً للمكان؛ إذ إن الأماكن التي يعيش فيها الناس ويعملون ويمارسون أنشطتهم تؤثر بشكل مباشر على مدى تعرضهم للمخاطر البيئية، وعلى فرص وصولهم إلى الموارد الطبيعية والبيئات الصحية.

وتوفر العدالة المكانية منظوراً أوسع لفهم السياقات والأبعاد المكانية لهذه المظالم البيئية، مع التأكيد على أهمية تبني نهج مكاني شامل ، التخطيط وصنع السياسات في الحد من التفاوتات البيئية. ويؤكد هذا الطرح أن تحقيق العدالة البيئية يمثل ركيزة أساسية ضمن جهود أوسع تهدف إلى خلق مساحات عادلة وصحية ومستدامة لجميع المجتمعات، مع التركيز على مفهوم "الحق في المدينة (Harvey, 2008, 2012; Lefèbvre, 1968; Purcell, 2002, 2014) " . يدعو مفهوم **"الحق في المدينة"** إلى دمقرطة الفضاء الحضري، مؤكداً على ضرورة تمكين جميع المواطنين من الوصول العادل إلى منافع الحياة الحضرية ومواردها المشتركة والتحكم فيها، مما يسهم في تعزيز بيئات حضرية شاملة ومستدامة وعادلة. ومن خلال تبني منظور "العدالة المكانية"، يصبح بوسع المخططين وصناع السياسات فهم الأنماط الجغرافية للظلم البيئي ومعالجتها بشكل أفضل، مع ضمان توزيع جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بشكل عادل، بحيث لا يتم استثناء المجتمعات المهمشة.

كما تشمل العدالة المكانية الحق في المشاركة في صنع المساحات ذاتها. ويشدد هذا الجانب الإجرائي من العدالة على أهمية الحوكمة الديمقراطية وإشراك أصوات متنوعة في عمليات التخطيط الحضري وصنع القرار. ويُعد ضمان حصول جميع أفراد المجتمع - لا سيما أولئك الذين عانوا تاريخياً من الإقصاء أو التهميش - على فرص حقيقية للمشاركة في تشكيل المساحات التي يعيشون فيها، مبدأً جوهرياً من مبادئ العدالة المكانية. ولا يقتصر أثر هذا النهج التشاركي على تحقيق نتائج أكثر عدالة فحسب، بل يسهم أيضاً في تعزيز النسيج الاجتماعي من خلال تنمية شعور السكان بالانتماء والملكية تجاه بيئتهم. وأخيراً، ينطوي السعي نحو تحقيق العدالة المكانية على الاعتراف بتنوع التجارب والهويات التي تشغل المساحات الحضرية والريفية وتقدير قيمتها. وهو يدعونا للتفكير في كيفية تصميم المساحات وإدارتها بطريقة تحتفي بالتنوع الثقافي، وتعزز التماسك الاجتماعي، وتستوعب أنماطاً حياتية متنوعة. ومن خلال ذلك، تهدف العدالة المكانية إلى خلق بيئات شاملة تعكس تنوع المجتمع وتحترمه، مما يتيح للجميع فرصة الازدهار.

خلاصة القول، تُعد العدالة المكانية ركيزة أساسية لبناء مجتمعات ومدن أكثر عدلاً ومرونة. فمن خلال معالجة الأبعاد المكانية لعدم المساواة، وضمان الوصول العادل إلى الموارد والفرص، والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمكان، توفر العدالة المكانية مساراً نحو مستقبل أكثر شمولاً واستدامة. وهي تدعونا إلى إعادة تصور وإعادة تشكيل المساحات التي نعيش فيها، بطرق تضع الإنصاف واحترام التنوع والرفاه الجماعي لجميع أفراد المجتمع على رأس الأولويات.

منظور تاريخي حول عدم المساواة المكانية والعدالة المكانية

ترتبط جذور ظهور العدالة المكانية -كونها إطاراً مفاهيمياً وسياسياً- بنضالات تاريخية أوسع حول الحقوق، والإنصاف، والظروف المادية للحياة الحضرية. ورغم أن عدم المساواة المكانية لطالما كانت سمة من سمات التجمعات البشرية، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد وعياً متزايداً بكيفية عمل "المكان" ذاته كآلية للإقصاء والهيمنة. وقد تبلور هذا الوعي خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حين تضافرت الحركات الحضرية الجذرية، وحملات الحقوق المدنية، والنضالات المناهضة للاستعمار، لتتحدى المنطق المعياري والمكاني للتنمية الحضرية الرأسمالية. ففي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، شهدت العقود التي تلت

الحرب العالمية الثانية موجة من مشاريع التجديد الحضري واسعة النطاق التي قادتها الدولة؛ وهي مشاريع وعدت بتحقيق التحديث والكفاءة، لكنها أدت في كثير من الأحيان إلى تهجير الطبقات العاملة والمجتمعات المهمشة عرقياً. كانت برامج ما يُسمى «إزالة الأحياء الفقيرة» في مدن مثل لندن وباريس ونيويورك نموذجاً لهذا التوجه، إذ أعطت الأولوية للتطوير البنيوي على حساب التماسك الاجتماعي، وعززت أنماطاً من الإقصاء المكاني(Harvey, 1973; Marcuse, 1986). وقد أدت هذه التحولات إلى ظهرت مقاومة واسعة النطاق، لا سيما من جانب المجتمعات المتضررة من طمس الهويات المحلية وتحويل الأرض إلى سلعة.

وفي تلك الفترة، صاغ هنري لوفيفر مفهومه المؤثر عن "الحق في المدينة"؛ وهو مطلب جذري يدعو إلى ممارسة سيطرة جماعية على عمليات التحضر، وإعادة استملاك الحيز المكاني ليكون ذا "قيمة استعمالية" بدلاً من "قيمة تبادلية" (لوفيفر، 1968). مثّل عمل لوفيفر تحولاً جوهرياً بعيداً عن الرؤى التكنوقراطية التي تنظر إلى المكان بكونه كياناً محايداً أو ثابتاً، مقدماً بدلاً من ذلك **فهماً للمكان بوصفه نتاجاً اجتماعياً وسياسياً.** وقد شكلت أفكاره ركيزة أساسية لتحول فكري أوسع -أطلق عليه إدوارد سوجا (2010) لاحقاً اسم "التحول المكاني -(spatial turn) "أعاد توجيه النظرية الحضرية نحو تعميق الاشتباك مع الأبعاد المكانية للسلطة، واللامساواة، والعدالة. أما في دول الجنوب العالمي، فقد تفاقمت اللامساواة المكانية بفعل إرث التخطيط العمراني الاستعماري، الذي فرض فصلاً عنصرياً واقتصادياً عبر أدوات التخطيط والبنية التحتية. وبعد نيل الاستقلال، ورثت الدول الجديدة هذه النظم المكانية وأعادت إنتاجها تحت ذريعة "التنموية"، معتمدةً على نماذج تخطيط حداثية منحت الأولوية لمناطق النخبة، بينما همّشت المستوطنات غير الرسمية والسكان القاطنين في الأطراف (روي، 2009؛ واتسون، 2009). وهكذا، تحولت الأشكال الحضرية الناتجة -بما تتسم به من تفتت وإقصاء وتفاوت- إلى ساحات للظلم والمقاومة في آنٍ واحد؛ حيث حشدت الحركات الشعبية قواها للمطالبة بالأرض، والخدمات، والاعتراف بحقوقها.

شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات تحولاً في الاقتصاد السياسي للتخطيط العمراني مع صعود نهج الحوكمة النيوليبرالية؛ وهو تحول اتسم بانسحاب "دولة الرفاه"، وبروز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحويل الأراضي والخدمات الحضرية إلى سلع خاضعة لمنطق السوق. رسّخت هذه الحقبة التفاوتات المكانية بشكل أكبر من خلال عمليات "الارتقاء الحضري(gentrification) "، وتحويل الإسكان إلى أصل مالي، وخصخصة المنافع العامة (Brenner & Theodore, 2002; Peck & Tickell, 2002) . وكما جادل باحثون نقديون، أمثال بيتر ماركوز (2009) وسوزان فاينستين (2010)، فإن الظلم المكاني في ظل النيوليبرالية ليس أثراً جانبياً غير مقصود، بل هو نتيجة هيكلية لأنظمة تخطيط صُممت لتسهيل تراكم رأس المال. وفي الوقت ذاته، ظهرت أشكال جديدة من المقاومة، استندت إلى إرث هنري لوفيفر، واستلهمت أفكاراً من النسوية، وفلسفات إنهاء الاستعمار، والمعارف النابعة من "الجنوب العالمي". وقد قدّمت فاراناك ميرافتاب (2004) تمييزاً بين مساحات المشاركة "المُدعى إليها (invited spaces) " وتلك "المُبتكرة(invented spaces) " ؛ وذلك لتحليل كيفية انتزاع المجتمعات المهمشة لفاعليتها السياسية خارج القنوات المؤسسية. أعادت هذه المفاهيم صياغة "العدالة المكانية" بوصفها صراعاً علائقياً وإجرائياً، لا يقتصر على إعادة توزيع الموارد فحسب، بل يشمل أيضاً الاعتراف، والمشاركة، والشرعية المعرفية.

يُظهر هذا التتبع التاريخي لمفهوم العدالة المكانية أن النضال من أجل مساحات عادلة كان دائماً مرتبطاً بسياقه التاريخي، ومُشكَّلاً بفعل تحولات سياسية واقتصادية أوسع، وبفعل حركات احتجاجية قاعدية. وقد انتقل هذا المجال من التركيز الحصري على التوزيع المادي للموارد إلى دمج أبعاد إجرائية وأخرى تتعلق بالاعتراف، وذلك تأثراً بأعمال نانسي فريزر(Fraser, 2000, 2010) . فقد أصبح نموذجها القائم على "التكافؤ في المشاركة" —أي فكرة أن العدالة تستلزم ترتيبات اجتماعية تتيح للجميع المشاركة على قدم

المساواة— معياراً جوهرياً لتقييم السياسات المكانية وعمليات التخطيط. باختصار، تطورت العدالة المكانية من خلال جدلية دائرة بين أنظمة التخطيط المؤسسية، والممارسات الاحتجاجية التي يتبناها أولئك المُستبعدون من النظم المكانية السائدة. يكشف هذا المنظور التاريخي أن الظلم ليس مجرد نتاج لتخطيطٍ سيئ أو إخفاقٍ تقني، بل هو حصيلة خياراتٍ سياسيةٍ متعمدة وظروفٍ هيكلية. ويُعدّ فهم هذه الجذور التاريخية أمراً جوهرياً للمخططين والباحثين المعاصرين الذين يسعون إلى تغيير الحيز المكاني؛ ليس فقط من خلال التصميم أو السياسات، بل عبر الالتزام ببناء مستقبلٍ حضري ديمقراطي وعادل وتعددي.

مراجعة موجزة لأبرز المنظرين والفلسفات

مقدمة

أثر هذا التوجه على التحليلات المكانية اللاحقة في مختلف التخصصات، وشجّع الباحثين على النظر في الأبعاد المكانية للظواهر الاجتماعية. ويكمن في صميم مفهوم "العدالة المكانية" ما يُعرف بـ "التحول المكاني (spatial turn) "في العلوم الاجتماعية. وقد بدأت هذه الحركة الفكرية في أواخر القرن العشرين، مؤكدةً على أهمية **الحيز (space)** و**المكان (place)** والجغرافيا في فهم الظواهر الاجتماعية (Bachmann-Medick, 2016) . وقد أدرك باحثون من تخصصات متنوعة -على رأسهم هنري لوفيفر، وانضم إليهم لاحقاً أسماء مثل بيتر ماركوز، وإدوارد سوجا، وديفيد هارفي، وسوزان فاينستين- أن الأبعاد المكانية تُعد عناصر فاعلة تشكّل العلاقات الاجتماعية، وديناميكيات القوة، والممارسات الثقافية. وقد نقلت هذه الحركة التركيز من التحليلات الزمنية والسياسية البحتة إلى دراسة كيفية تأثير الترتيبات المكانية على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أكدت على أهمية "الحيز" كعامل جوهري في إنتاج وإعادة إنتاج العمليات المجتمعية، مما أدى إلى تقديم رؤى جديدة حول قضايا مثل العولمة، والعلاقة بين رأس المال والتحضر، والقضايا البيئية.

يُعد هنري لوفيفر، ربما، "المؤسس" الفكري لهذا التحول المكاني. فقد كان لكتابه "الحق في المدينة (Le Droit à la Ville) "، الذي نُشر لأول مرة عام 1968(Lefèbvre, 1968) ، تأثيرٌ بالغ على "التحول المكاني" في العلوم الاجتماعية، وعلى النقاشات اللاحقة حول العدالة المكانية. يطرح الكتاب فكرة مركزية الحيز الحضري في حياة الأفراد والمجتمعات، ويدعو إلى تبني نهج تحويلي تجاه التحضر، يضع الاحتياجات البشرية والمشاركة في الحياة الحضرية على رأس الأولويات. وقد جاءت أفكار لوفيفر لتتحدى المقاربات الوظيفية والتكنوقراطية التي كانت سائدة آنذاك في التخطيط العمراني والتنمية، مسلطةً الضوء على أهمية الحيز في إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية.

كانت أعمال لوفيفر محورية في «التحول المكاني (spatial turn) «لأسباب عدة؛ إذ قدم مفهوم «الحق في المدينة» منظوراً نقدياً حول كيفية إنتاج الفضاء الحضري وإدارته، مؤكداً أن الفضاء يمثل قوة فاعلة في تشكيل الحياة الاجتماعية. وقد تجاوزت أعمال لوفيفر الحدود التقليدية للتخصصات الأكاديمية، مستعينة بالفلسفة وعلم الاجتماع والجغرافيا والدراسات الحضرية لبلورة رؤيته للفضاء الحضري. وقد أسهم هذا النهج متعدد التخصصات في تعزيز «التحول المكاني» من خلال إبراز **أهمية التحليل المكاني في مختلف العلوم الاجتماعية**. كما كان دفاعه عن المشاركة الفاعلة لسكان المدن في خلق فضاءاتهم وتحويلها ركيزة أساسية للحركات الاجتماعية الحضرية اللاحقة؛ إذ أثرت هذه الفكرة في ممارسات التخطيط والتصميم التشاركي، مع التركيز على دور المواطنين في تشكيل بيئاتهم. وفي كتابه «الحق في المدينة»، صاغ لوفيفر عبارته الشهيرة: «الحق في المدينة هو صرخة ومطلب في آن واحد». وتختزل هذه العبارة القوية جوهر

طرح لوفيفر الداعي إلى إعادة تصور جذرية للحياة الحضرية والتخطيط العمراني، حيث يحتل المواطنون موقعاً مركزياً في عمليات خلق وتشكيل بيئاتهم المعيشية.

يؤطر لوفيفر «الحق في المدينة» كونه مطلباً نشطاً لمزيد من المشاركة والتأثير في مسار التنمية الحضرية؛ فهو لا يكتفي بالدعوة إلى منح السكان حق الوصول إلى الفضاءات الحضرية فحسب، بل يشدد على ضرورة أن يكون لهم دور حاسم في كيفية تصميم هذه الفضاءات واستخدامها وإدارتها. ومن خلال وصفه لهذا الحق بأنه «صرخة»، يسلط لوفيفر الضوء على الطبيعة التمردية لـ «الحق في المدينة»، وعلى الحاجة الملحة لمعالجة الإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الكثير من سكان المدن. كما يكشف هذا الطرح عن التفاوتات في كيفية تخصيص الفضاءات الحضرية وفيمن يستفيد من التنمية الحضرية، داعياً في الوقت ذاته إلى توزيع أكثر عدالة للموارد الحضرية. إن مفهوم «الحق في المدينة» -كونه «مطلبًا»- يؤكد على فاعلية سكان المدن. وهو يتحدى المقاربات التي تُفرض من الأعلى إلى الأسفل في التخطيط العمراني، مقترحًا بدلاً من ذلك أن تُصاغ المدن وفقًا للرغبات والاحتياجات والإبداعات الجماعية لقاطنيها.

عدالة المكان

خلاصة القول، كان لوفيفر (Lefebvre) صاحب الفضل في إحداث تحول في العلوم الاجتماعية يراعي "السمة المكانية الوجودية لكل الكائنات (Iveson, 2011, p. 253) "؛ وهي الفكرة الجوهرية القائلة بأن الأبعاد المكانية متأصلة في وجود وتجربة جميع الكيانات والظواهر. ومع ذلك، لم يستخدم لوفيفر قط مصطلح "العدالة المكانية"، رغم أن مفهوم "العدالة في المدينة" كان يمثل المبدأ التوجيهي لأفكاره. أما مصطلح "العدالة المكانية" بحد ذاته، فقد بدأ يظهر بوتيرة أكبر في الكتابات الأكاديمية في مطلع القرن الحادي والعشرين. فعلى سبيل المثال، استخدم إدوارد سوجا (Edward Soja) هذا المصطلح بشكل بارز في كتابه الصادر عام 2010 بعنوان "السعي نحو العدالة المكانية (Seeking Spatial Justice) "، حيث ربط فيه ربطاً مباشراً بين العدالة الاجتماعية والتخطيط المكاني والجغرافيا الحضرية، مؤكداً **أن للعدالة بُعداً جغرافياً**، وأن التوزيع العادل للموارد والخدمات وفرص الوصول إليها يُعد جانباً حاسماً من جوانب العدالة الاجتماعية.

وعليه، فبينما تعود جذور هذا المفهوم إلى فترة أبعد، فإن الاستخدام الصريح لمصطلح "العدالة المكانية" وترسيخه كمفهوم محوري في الدراسات الحضرية والجغرافيا النقدية قد تبلور بشكل رئيسي في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. ويُعد إدوارد سوجا ربما أبرز المدافعين عن مصطلح "العدالة المكانية(Soja, 2008, 2010) " . إذ تنخرط أعماله حول هذا الموضوع بشكل مباشر مع أفكار باحثين مثل لوفيفر وهارفي (Harvey, 2003, 2012) وتوسع نطاقها، لا سيما في سياق الفضاء الحضري والجدلية الاجتماعية-المكانية. وينطلق سوجا من تقاليد الجغرافيا النقدية ليستكشف كيف تؤثر الترتيبات المكانية على العدالة الاجتماعية، وكيف تشكّل العمليات الاجتماعية في المقابل السمات المكانية للحياة البشرية. يؤكد سوجا (Soja) أن المكان ليس مجرد وسيط ونتاج للتراكم الرأسمالي فحسب، بل هو أيضاً أداة للضبط الاجتماعي، والمقاومة، والتغيير. ويطرح مفهومه عن "العدالة المكانية" حجةً مفادها أن للعدالة جغرافيةً خاصة بها، وأن التوزيع العادل للموارد والخدمات وفرص الوصول إليها يُعد ركيزة أساسية لأي سياسة أو برنامج يتسم بالعدالة الاجتماعية. ويرى سوجا أن النضال من أجل العدالة الاجتماعية يجب أن يرتكز على النضال من أجل العدالة المكانية؛ مشيراً إلى أن المظالم الاجتماعية تنطوي على بُعد مكاني لا بد من الاعتراف به ومعالجته.

في حين وضع لوفيفر (Lefebvre) الأسس لفهم الطبيعة المعقدة للمكان، فإن سوجا -من خلال تبنيه وتطويره للجدلية المكانية- يبرز الطبيعة الديناميكية للمكان وكونه ساحةً للصراع ومجالاً للفعل. ولا يكتفي سوجا بتطبيق جدلية لوفيفر، بل يوسع نطاقها، داعياً إلى مقاربة أكثر شمولاً واتساعاً للتحليل المكاني، قادرة على استيعاب تعقيدات الحياة البشرية داخل المكان. كما يشير سوجا إلى الأبعاد المكانية للحياة الاجتماعية - وهي الأبعاد التي يركز عليها هارفي (Harvey) أيضاً- بما في ذلك دور الفضاء الحضري في الديناميكيات الرأسمالية، وأهمية "المكانية (territoriality) "في إعادة الإنتاج الاجتماعي لعدم المساواة. ومن خلال التركيز على البعد المكاني كونه لا يقل أهمية عن البعدين الاجتماعي والاقتصادي، يدعو سوجا إلى تبني نهج أكثر شمولية لفهم العدالة وتحقيقها في السياقات الحضرية. وهو يطالب بتبني منظور مكاني واعٍ ونقدي عند التعامل مع قضايا الإنصاف؛ منظور يدرك دور المكان في تكريس التفاوتات، وفي الوقت ذاته يدرك إمكانية توظيف المكان للمساهمة في تحقيق قدر أكبر من العدالة والتحرر.

يذكر سوجا (2010) أن العدالة المكانية: « تسعى إلى تعزيز أشكال أكثر تقدمية وتشاركية من السياسة الديمقراطية والنشاط الاجتماعي، وتقديم أفكار جديدة حول كيفية حشد ائتلافات متماسكة -على المستويين المحلي والإقليمي- من الناشطين الاجتماعيين القاعديين والحفاظ على استمراريتها« . لا تُعدّ العدالة المكانية، بحد ذاتها، بديلاً عن العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها من أشكال العدالة، بل هي بالأحرى طريقة للنظر إلى العدالة من منظور مكاني نقدي» (سوجا، 2010، ص 60). وفي إطار هذا المنظور، «تؤثر مكانية العدالة (أو غيابها) على المجتمع والحياة الاجتماعية بقدر ما تؤثر فيها العمليات الاجتماعية» تشكيل البُعد المكاني أو الجغرافيا المحددة للظلم (سوجا، 2010، ص 5).

يستخدم بيتر ماركوز، وهو شخصية بارزة في الدراسات والتخطيط الحضري النقدي، مفهوم العدالة المكانية لنقد وتحليل أوجه عدم المساواة الحضرية، مع التركيز على كيفية عكس الترتيبات المكانية داخل المدن للظلم الاجتماعي وتفاقمه. يدرس عمل ماركوز الطرق التي يتم بها تخصيص المساحات الحضرية والتحكم بها، وكيف تؤثر هذه الممارسات المكانية على مختلف الفئات السكانية، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا. وقد انتقد ماركوز بشكل موسع ديناميكيات أسواق الإسكان وسياساتها، موضحًا كيف تؤدي غالبًا إلى التهجير والتغيير الحضري والتشرد. بالنسبة لماركوز، تتطلب العدالة المكانية معالجة هذه القضايا من خلال ضمان توفير سكن لائق وبأسعار معقولة للجميع، وتحدي القوى التي تعطي الأولوية للربح على حساب حق الناس في المدينة.

يتناول ماركوز أيضًا دور الفضاء العام في الحياة الحضرية، مؤكدًا على أهمية توفير فضاءات عامة يسهل الوصول إليها وشاملة تلبي احتياجات مختلف فئات سكان المدن بدلًا من المصالح التجارية. ويسلط عمله الضوء على كيف يمكن لخصخصة الفضاءات العامة وتحويلها إلى سلع تجارية أن تقيد الوصول إليها وتقلل من جودة الحياة الحضرية بالنسبة للكثيرين، مما يتعارض مع مبادئ العدالة المكانية. ويدعو ماركوز إلى اتباع نهج في التخطيط الحضري والسياسات العامة موجه بشكل صريح نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمكانية (برينر وآخرون، 2012؛ ماركوز، 2009أ، 2009ب، 2009ج؛ ماركوز وكيمبن، 2002). ويشمل ذلك تحدي نماذج التخطيط التقليدية التي غالبًا ما تتجاهل قضايا الإنصاف، والدعوة إلى عمليات تخطيط تشاركية وشاملة ومتوافقة مع احتياجات المجتمعات المهمشة. يُشكّل جزء كبير من أعمال ماركوز نقدًا للحوكمة النيوليبرالية في التنمية الحضرية، والتي يراها محركًا رئيسيًا للظلم المكاني (ماركوز وفان كيمبن، 2000). ويحلل كيف تُسهم السياسات النيوليبرالية، التي تُركز على التنمية المدفوعة بالسوق وإلغاء القيود، في التفاوتات المكانية والإقصاء الاجتماعي داخل المدن.

العدالة المكانية كسبب أو نتيجة للعدالة الاجتماعية

على الرغم من أوجه التشابه العديدة بينهما، يختلف سوجا وماركوز في جوانب مهمة، لا سيما في الأهمية التي يمنحانها للمكان كسبب أو نتيجة للعدالة الاجتماعية (ماركوز، 2009ج). ويؤكد ماركوز أن المظالم المكانية، مثل الفصل العنصري وتوزيع الموارد، تنبع من مظالم اجتماعية أوسع نطاقًا ناجمة عن الرأسمالية. يجادل بأنّ القضايا المكانية، وإن كانت جزءًا لا يتجزأ من معالجة الظلم الحضري، إلا أنها جزء من طيف أوسع من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في المقابل، يؤكد سوجا على مركزية العدالة المكانية، داعيًا إلى تركيز صريح على المكانية لكشف ومعالجة أسباب ومظاهر الظلم الحضري. يُعطي إطار سوجا الأولوية للبعد المكاني كونه مجالًا للعمل وعدسة نظرية للنهوض بحركات العدالة الحضرية. بالنسبة لسوجا، تُمثل العدالة المكانية فرصة لإشراك المكان في النظرية النقدية.

تحليل كورت إيفسون في "**العدالة الاجتماعية أم المكانية؟**" يقدم كتاب "ماركوز وسوجا حول الحق في المدينة" (إيفسون، 2011) دراسة متعمقة لكيفية تعامل بيتر ماركوز وإدوارد سوجا مع مفهوم العدالة، وتحديدًا من خلال منظور "الحق في المدينة" لهنري لوفيفر. يُعبّر ماركوز عن وجهة نظر تعد فيها المظالم المكانية مشتقة من مظالم اجتماعية أوسع نطاقًا. ويؤكد أنه في حين أن للمظالم المكانية، مثل الفصل العنصري وعدم المساواة في توزيع الموارد، حلولًا مكانية، إلا أنها ضرورية ولكنها غير كافية. فبالنسبة لماركوز، تكمن الأسباب الجذرية للمظالم المكانية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يتطلب تدخلات تتجاوز البُعد المكاني لمعالجة المظالم الاجتماعية بشكل كامل. وبالمثل، يُشدد إدوارد سوجا على أهمية الاعتراف الصريح بالبعد المكاني للعدالة، ويدعو إلى منظور مكاني نقدي. يؤكد "سوجا" أن العدالة والظلم متجذران بعمق في البُعد المكاني على كافة المستويات، من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي. ويطرح مفهوم "العدالة المكانية" ليُبيّن أن الأبعاد المكانية ليست مجرد نتاج للعمليات الاجتماعية، بل هي مشارك فاعل في إنتاج الظلم وإعادة إنتاجه. ويرى أن فهم "مكانية العدالة" والتعامل معها يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للعمل الاجتماعي والسياسي، كما يُعد أمراً جوهرياً لبناء النظريات، وإجراء التحليلات التجريبية، وتوجيه العمل الاجتماعي والسياسي القائم على وعيٍ مكاني.

ويشير "آيفسون" إلى أن كلا الباحثين -رغم اختلافاتهما- ينظران إلى "الحق في المدينة" كنقطة تجمع لحركات العدالة الحضرية، مؤكدين ضرورة معالجة الأبعاد المكانية والاجتماعية للظلم معاً لتحقيق هذا الحق. فبينما يركز "ماركوز" على رفض دوافع الربح لصالح التضامن والعمل الجماعي، يضع "سوجا" الوعي المكاني في صميم النضال من أجل العدالة. ورغم تباين نهجيهما، يرى "آيفسون" تقارباً في فكريهما، لا سيما في إصرارهما المشترك على معالجة العمليات والعلاقات الأوسع التي تولّد الظلم الحضري؛ وهو ما يسلط الضوء على تعقيد تفعيل "الحق في المدينة" سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والمكانية على حد سواء. يشترك كلا الباحثين في التزام عميق بتفعيل "الحق في المدينة"، وإن كان ذلك عبر مسارات مختلفة؛ إذ يركز "ماركوز" على مواجهة الربح كونه المحرك للتنمية الحضرية، بينما يتبنى "سوجا" نهجاً يولي اهتماماً صريحاً للبُعد المكاني للعدالة، مما يتيح مجالاً لعمل سياسي مرتبط بسياقٍ مكاني محدد. وعلى الرغم من اختلافاتهما، يرى "آيفسون" إمكانية لإيجاد أرضية مشتركة بينهما في ظل التزامهما بمعالجة الطبيعة متعددة الأوجه للظلم الحضري. وتكشف النقاشات حول العدالة المكانية مقابل العدالة الاجتماعية عن مدى تعقيد تحقيق "الحق في المدينة"، مما يؤكد الحاجة إلى تبني مقاربات متكاملة تأخذ في الحسبان كلاً من المظاهر المكانية والعمليات الاجتماعية الكامنة وراء التفاوت الحضري.

سوزان فاينستين ومفهوم "المدينة العادلة"

يُعدّ مفهوم "المدينة العادلة (The Just City) "الذي طرحته سوزان فاينستين إسهاماً بارزاً في النظرية الحضرية (فاينستين، 2006، 2010؛ فاينستين وكامبل، 2012). وينخرط هذا المفهوم مع أفكار كل من لوفيفر، وهارفي، وكاستلز، وسوجا، مع التركيز في الوقت ذاته على التحقيق العملي للعدالة المكانية في مجالي التخطيط الحضري وصنع السياسات. وتشدد أعمالها على الإنصاف، والديمقراطية، والتنوع كمعايير جوهرية لتحقيق "المدينة العادلة"، مما يعكس انخراطاً عميقاً في النقاش الأوسع حول العدالة الحضرية والإنتاج المكاني للمدن.

يتناغم مفهوم "المدينة العادلة" لدى فاينستين مع فكرة "الحق في المدينة" التي طرحها لوفيفر، مؤكداً على ضرورة أن تكون المساحات الحضرية شاملة ومتاحة ديمقراطياً لجميع المواطنين. وفي حين ينظر لوفيفر إلى المدينة بوصفها فضاءً للصراع الاجتماعي ومجالاً للتحرر المحتمل، تقدم فاينستين نهجاً أكثر براغماتية يركز على التداعيات السياساتية، ساعيةً إلى تفعيل قيم الإنصاف والشمولية في الحوكمة الحضرية. كما يستند نقد فاينستين لمشاريع التنمية الحضرية -التي تعطي الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب الإنصاف- إلى تحليلات هارفي للرأسمالية وأثرها على الفضاء الحضري، لا سيما تركيزه على العدالة الاجتماعية. ويدعو إطار "المدينة العادلة" لفاينستين إلى الموازنة بين المعطيات الاقتصادية وضرورات الإنصاف والرفاه الاجتماعي، وهو ما يتماشى مع دعوة هارفي إلى بناء مدن تخدم احتياجات سكانها بدلاً من خدمة رأس المال.

أما تأكيد سوجا على العدالة المكانية و"الجدلية الثلاثية للفضاء" (trialectics of space) -وهو مفهوم مستمد من "الثلاثية المكانية" لهنري لوفيفر التي تشمل الفضاء المُدرَك، والفضاء المُتصوَّر، والفضاء المعاش- فيتفق مع رؤية فاينستين في "المدينة العادلة" من حيث الدعوة إلى إيلاء اعتبار صريح للأبعاد المكانية عند السعي لتحقيق العدالة الحضرية. في هذا الإطار، يشير **"المكان المُدرَك"** إلى البيئة المادية والملموسة للحياة اليومية؛ بينما يشمل **"المكان المُتصوَّر"** التمثيلاتِ التجريدية للمكان التي يضعها المخططون والمطورون والتكنوقراط؛ أما **"المكان المعاش"** يشير هذا المصطلح إلى الارتباطات التجريبية والرمزية والعاطفية التي تُكوّنها المجتمعات تجاه المكان (لوفيفر، 1974). ويستخدم سوجا (1996، 2010) هذا الهيكل الثلاثي لتحدي هيمنة المنطق المكاني المجرّد الذي يُفرض من الأعلى إلى الأسفل في التخطيط، داعياً بدلاً من ذلك إلى ممارسة مكانية أكثر ارتباطاً بالواقع الملموس وأكثر توجهاً نحو تحقيق العدالة.

يُبرز تفسيره لهذا الهيكل الثلاثي أهمية إدراك أن المظالم المكانية لا تنشأ فقط من خلال الإقصاء المادي أو الحرمان من الموارد، بل أيضاً من خلال محو التجارب المعاشة وفرض تمثيلات مكانية مهيمنة. أما شروط "المدينة العادلة" كما طرحتها فاينستين (2010) -وهي الإنصاف والديمقراطية والتنوع- فهي ترتبط مباشرة بمفهوم العدالة المكانية؛ إذ تدعو إلى بيئات حضرية تضمن وصولاً عادلاً إلى السكن والخدمات والفرص (الإنصاف). ويتماشى هذا مع مبادئ العدالة المكانية من خلال معالجة كيفية توزيع الموارد والمرافق الحضرية، بهدف تقليل أوجه التفاوت. وفي تصور فاينستين للمدينة العادلة، تُعزز الديمقراطيةُ الحوكمةَ التشاركية وتضمن مشاركة مجتمعات متنوعة في عمليات صنع القرار. وتكفل هذه الممارسة الديمقراطية أن تعكس التخطيط والسياسات الحضرية احتياجات وتطلعات جميع المواطنين، لا الأقوياء أو المتميزين فحسب. أما الشرط الثالث، وهو التنوع، فيشمل التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. ومن خلال تقدير التنوع، تُسهم "المدينة العادلة" عند فاينستين في خلق مساحات شاملة تحترم الاختلافات وتحتفي بها، وهو جوهر أساسي من جوهر العدالة المكانية.

تُعرّف فاينستين العدالة في المدينة بوصفها شيئاً "ينبثق من التفاعل بين الممارسات الديمقراطية، والاعتراف بالتنوع، والإنصاف، وفي الوقت ذاته يواجه تحدياتٍ نابعة من هذا التفاعل نفسه" (ستاهيلي،

2013، ص 756). تُعد الديمقراطية والإنصاف والتنوع، في آنٍ واحد، شروطاً لظهور العدالة وتحدياتٍ أمام وجودها؛ إذ إن «تحقيق العدالة عمليةٌ دائرية، حيث يؤدي وجود الإنصاف مسبقاً إلى توليد مشاعر داعمة له، وتُنتج الممارسات الديمقراطية مشاركةً شعبية، بينما يعزز التنوعُ التسامحَ» (فاينستين، 2006، ص 23). تشير هذه الشروط إلى توسيع نطاق مشروعٍ جماعي يهدف إلى إعادة التوزيع العادل لأعباء التنمية ومنافعها، وذلك من خلال تفاعلٍ بين الحركات الاجتماعية وصناعة السياسات العامة؛ وهو تفاعلٌ يعترف بآليات صنع القرار الديمقراطي، واستراتيجيات إعادة التوزيع، وتنوع المصالح، ويستفيد منها.

ترتبط الديمقراطية -كفئةٍ في مفهوم «المدينة العادلة» لدى فاينستين- بـ «العقلانية التواصلية» ونظرية «الديمقراطية التداولية»؛ التي لا تنظر إلى التخطيط بوصفه «شبه علم»، بل كممارسةٍ قائمة على الحجاج، حيث تُبنى العمليات اجتماعياً، وتكون نتائجها حصيلةً لتفاعل الأطراف المعنية. وتضيف فاينستين: «داخل مجتمعٍ ديمقراطي، ينبغي أن يكون لكل طرفٍ صوته، ولا ينبغي أن توجد تراتبيةٌ متميزة، سواء كانت قائمةً على السلطة أو على الخبرة التقنية. وتكمن نقطة ضعف هذا التصور في عجزه عن التعامل مع التراتبية الاجتماعية والسلطة السياسية في ظل الظروف القائمة» (فاينستين، 2013، ص 7-8). وبهذا المعنى، تكتسب الديمقراطية أهميةً بالغة للحركات الاجتماعية والقواعد الشعبية والمواطنين لطرح مطالبهم، ولضمان صياغة سياساتٍ تتسم بالتوزيع العادل، والانفتاح، والشفافية، والمساءلة.

أما التنوع، في إطار «المدينة العادلة» عند فاينستين، فيرتبط بمفهوم الهوية. »إن النظرية الديمقراطية الليبرالية، من خلال تعاملها مع الأفراد ككياناتٍ منعزلة (ذراتٍ مستقلة)، تتجاهل تجذّر البشر في علاقاتٍ طبقية، وجندرية، وثقافية، وأسرية. وبفعلها هذا -وبوضعها الحرية على رأس منظومة قيمها- فإنها تغفل عن الاعتراف بـ » «روابط الالتزام التي تُلزم الأفراد بعضهم ببعض بالضرورة، وكذلك التناقضات القائمة على البنية الاجتماعية التي تفصل بينهم». (فاينستين، 2013، ص 9). وتذكر فاينستين: «يُعد تمايز المجموعات جانبًا حتميًا ومرغوبًا في آنٍ معًا من جوانب العمليات الاجتماعية الحديثة. فالعدالة الاجتماعية لا تتطلب تلاشي الاختلافات، بل تستلزم وجود مؤسسات تعزز استمرارية هذه الاختلافات وتحترمها، وذلك دون ممارسة أي شكل من أشكال القمع».

ترى يونغ أن المجموعة الاجتماعية تتحدد بناءً على شعورٍ بهويةٍ مشتركة،الهوية، وأن نموذج العقد الليبرالي للعلاقات الاجتماعية لا يتصور سوى روابط قائمة على المصالح المشتركة، متجاهلاً المجموعات التي تنشأ بناءً على هوية مشتركة(Young, 1990, p. 44) . وفي ظل هذا التصور، يتحول جوهر النقاش حول العدالة من مجرد التوزيع العادل للموارد إلى "تمايز اجتماعي دون إقصاء (Young, 1990, p. 238) (Fainstein, 2013, p. 9) " . وفي تصور فاينستين للمدينة العادلة، يُقصد **بالتنوع** قدرة المجموعات المختلفة على إيجاد أرضية مشتركة والعيش بسلام داخل المدينة، دون أن تذوب هوياتهم أو تتعرض للسحق تحت وطأة مصالح السوق. ونرى أنه لا يمكن فصل مفهوم التنوع لدى فاينستين عن أسس "العقلانية التواصلية"؛ حيث ينبغي للممارسات الحوارية أن تتضمن تعددية في وجهات النظر، وذلك للوصول إلى نتائج تعكس المصالح والرؤى المختلفة للعالم. كما يستند تصور فاينستين للإنصاف في المدينة العادلة إلى مفهوم "التنمية غير المتكافئة" الذي طرحه سوجا (Soja, 2010) في سياق بحثه حول العدالة المكانية.

وعلى غرار آيريس ماريون يونغ وديفيد هارفي، ينطلق سوجا من توصيفٍ لحالات الظلم، معتبراً أن الجغرافيا تشكل "قوة سببية جوهرية في تفسير العلاقات الاجتماعية [غير المنصفة] والتطور المجتمعي (Fainstein, 2010, p. 63) " . ويجادل بأن السعي نحو تحقيق العدالة يتطلب السيطرة على العمليات التي تُنتج جغرافيا حضرية ظالمة. وهو لا يحدد برامج بعينها للحد من الظلم المكاني، بل يعوّل على تحالفات المجموعات التي تطالب بـ "الحق في المدينة" كونها الأداة الكفيلة بتحقيق قدر أكبر من الإنصاف المادي،

فضلاً عن تعزيز احترام الفئات المهمشة(Fainstein, 2013, p. 12) . ترى فاينستين أن قيم الإنصاف والتنوع والديمقراطية قد تتعارض فيما بينها، لكنها تمنح الأولوية للإنصاف؛ إذ تجادل بأن السياسات ينبغي أن تعطي الأولوية للإجراءات التي تعود بالنفع على الفئات الأقل حظاً، وهو ما يندرج تحت مفهوم "العدالة التوزيعية" . يُعد النهج العملي الذي تتبناه سوزان فاينستين بمثابة جسر يربط بين النقاشات النظرية حول الحيز الحضري وبين التحديات الواقعية المرتبطة بإنشاء مدن تتسم بالإنصاف والديمقراطية والتنوع. وتتناول شروطها لتحقيق "المدينة العادلة" مفهوم العدالة المكانية على مستويات متعددة، وتتوافق مع الأبعاد الثلاثة المكونة لها: فالإنصاف يقابل العدالة التوزيعية، والديمقراطية تقابل العدالة الإجرائية، والتنوع يقابل العدالة القائمة على الاعتراف.

تتضمن **العدالة المكانية التوزيعية** التوزيع العادل لأعباء ومنافع التنمية الحضرية والحياة المجتمعية على جميع الفئات. ويمتد هذا المفهوم ليشمل ضمان الوصول العادل إلى الموارد والمرافق العامة -كالحدائق وخدمات الرعاية الصحية والتعليم- فضلاً عن التوزيع المنصف للآثار السلبية، مثل التلوث والمنشآت الصناعية ومواقع التخلص من النفايات. ومن خلال دمج عناصر العدالة البيئية، تقر العدالة المكانية التوزيعية بأن البيئة الحضرية العادلة تعني أيضاً حماية جميع المجتمعات من الأضرار البيئية، وتوفير فرص متكافئة للمشاركة في عمليات صنع القرار البيئي. كما تتحدى هذه العدالة الممارسات التي تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المهمشة، وتدعو إلى تبني سياسات تسعى لتحقيق معاملة منصفة ومشاركة فعالة لجميع الأفراد -بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو مستوى الدخل- فيما يتعلق بوضع القوانين واللوائح والسياسات البيئية وتطبيقها.

أما **العدالة الإجرائية** فتتعلق بوجود عمليات عادلة وشاملة لصنع القرار، تتيح مشاركةً ذات مغزى لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمعات المهمشة وتلك التي تفتقر إلى تمثيل كافٍ. ويؤكد هذا البعد على أهمية الشفافية والمساءلة والمشاركة الديمقراطية في مجالي التخطيط الحضري وصنع السياسات. تتعلق **"العدالة القائمة على الاعتراف** (Recognitional Justice) "بالجوانب الاجتماعية والتجريبية للترتيبات المكانية؛ بما في ذلك الحق في استخدام الأماكن وشغلها، والتحرر من التمييز والوصم داخل هذه الأماكن، والقدرة على تكوين روابط ثقافية واجتماعية والحفاظ عليها. وهي تقر بأهمية قدرة المجتمعات المتنوعة على الوصول إلى الأماكن العامة وتشكيلها بطرق تعكس هوياتها وقيمها. وتشكل هذه الأبعاد مجتمعةً فهماً شاملاً للعدالة المكانية، وتوجه الجهود الرامية إلى... خلق بيئات مكانية أكثر عدالةً وشمولاً وإنصافاً.

نانسي فريزر ومبدأ التكافؤ في المشاركة

في حين لفت "التحول المكاني (spatial turn) "الانتباه إلى دور الجغرافيا في تشكيل العلاقات الاجتماعية، قدّمت أعمال نانسي فريزر إطاراً قوياً لفهم العدالة بأبعادها المتعددة. فقد طرحت فريزر (Fraser, 2000, 2010a, 2010b) نموذجاً للعدالة يتجاوز إعادة التوزيع الاقتصادي ليشمل سياسات الاعتراف والتمثيل، وكل ذلك يستند إلى المبدأ المعياري المتمثل في "التكافؤ في المشاركة (participatory parity) " ؛ وهو المبدأ الذي يرى أن العدالة تتطلب ترتيبات اجتماعية تتيح لجميع أفراد المجتمع المشاركة كأنداد في الحياة الاجتماعية.

وفي سياق العدالة المكانية، تكتسب مساهمة فريزر أهمية خاصة؛ إذ توضح بجلاء أن الظلم لا يمكن فهمه حصراً من منظور سوء التوزيع المادي. بل تؤكد فريزر على ضرورة معالجة "سوء الاعتراف " (misrecognition) الثقافي، الذي يتمثل في الحط من قيمة الأفراد أو المجموعات من خلال أنماط مؤسسية راسخة للتفسير والتواصل. ولا يقتصر سوء الاعتراف هذا على مجرد غياب الاحترام على المستوى الفردي،

بل هو حالة هيكلية تحرم الفاعلين الاجتماعيين من مكانتهم كشركاء كاملي الحقوق في التفاعل. وفي السياق الحضري، يتجلى ذلك في أنظمة التخطيط التي تتجاهل المجتمعات المهمشة أو تضعها في قوالب نمطية، مما يجعلها غير مرئية أو يجرّدها من شرعيتها في عمليات صنع القرار المكاني(Fraser, 2000) . ويعمل **"التكافؤ في المشاركة"** كجسر مفاهيمي يربط بين أبعاد العدالة المكانية: التوزيعية، والإجرائية، والاعترافية. وبالنسبة لفريزر، لا تُعد هذه الأبعاد مجرد عناصر مضافة إلى بعضها، بل هي عناصر مترابطة تشكّل بعضها البعض؛ فإعادة التوزيع الاقتصادي دون اعتراف ثقافي لن تؤدي إلى نتائج عادلة، كما أن مجرد الإدراج في عمليات المشاركة لن يكون كافياً إذا كانت هويات المشاركين تتعرض للحط من قيمتها أو يتم إسكاتها هيكلياً. وبهذه الطريقة، توفر نظرية فريزر أداةً قويةً لتحليل الترتيبات المؤسسية -بما في ذلك الترتيبات المكانية- وتحديد مواضع وكيفية إسهامها في تحقيق العدالة أو عرقلتها.

كما تُميّز فريزر بين المعالجات "التوكيدية" (التي تتعامل مع نتائج الظلم) والمعالجات "التحويلية" (التي تعالج الأسباب الجذرية). وفي السياق المكاني، يعني هذا أن تحسين فرص الحصول على السكن أو وسائل النقل العام قد يخفف من بعض آثار الظلم، لكن ما لم يتم تغيير الهياكل الكامنة وراء الإقصاء وغياب الاعتراف -مثل أنظمة الأراضي، وسياسات تقسيم المناطق، أو التراتبيات المعرفية- فإن العدالة المكانية تظل منقوصة (فريزر، 2010ب). وقد توسع باحثون في الشؤون الحضرية، مثل ماركوز وفاينستين، في توضيح أهمية أفكار فريزر بالنسبة للعدالة المكانية؛ إذ ربطوا مفهومها عن "تكافؤ المشاركة" بممارسات التخطيط التي تُمكّن الأصوات المهمشة، وتتحدى الهيمنة التكنوقراطية، وتُرسّخ أشكالاً من الحوكمة التشاركية والشاملة. علاوة على ذلك، فإن اهتمامها بالتراتبيات المؤسسية للمكانة الاجتماعية يُعدّ مكملاً لرؤى لوفيفر وسوجا؛ إذ تُبيّن كيف أن التشكيلات المكانية لا تكتفي بعكس الظلم الاجتماعي فحسب، بل تعمل بفاعلية على إعادة إنتاجه.

خلاصة القول، تقدم نانسي فريزر إطاراً معيارياً وتحليلياً يُعزز الأسس النظرية للعدالة المكانية. فإصرارها على "تكافؤ المشاركة" يضع في الصدارة ضرورة تقييم ليس فقط "من يحصل على ماذا وأين"، بل أيضاً "من يملك حق اتخاذ القرار، ومن يُسمع صوته، ومن تُعد هوياته ومعارفه مشروعة" في عملية تشكيل الفضاء الحضري. ومن منظور فريزر، لا يمكن فصل العدالة المكانية عن الظروف المؤسسية التي تتيح -أو تقيّد- المشاركة المتكافئة في تشكيل الفضاءات التي نعيش فيها.